مساهمة محافظ الحسابات في تحسين الإفصاح المحاسبي للكشوف المالية في بيئة الأعمال الجزائرية

The contribution of the accounts auditor to improving the accounting disclosure of the financial statements in the Algerian business environment

عبدالرحمان بابنات[1،*]

[1] جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، (babenette.abderrahmane@univ-ouargla.dz)

تاريخ الاستلام: 2022/12/15م؛ **تاريخ المراجعة:** 2022/12/15م؛ **تاريخ القبول:** 2023/01/02م.

ملخص: تهدف الدراسة إلى الإجابة على اشكالية مساهمة محافظ حسابات في تحسين الإفصاح المحاسبي للكشوف المالية للمؤسسة الاقتصادية في بيئة الأعمال الجزائرية، وهذا من خلال التطرق إلى تقرير محافظ الحسابات وعناصره، وأهميته بالنسبة للأطراف ذوي المصلحة، وكذا التطرق إلى الإفصاح المحاسبي ومتطلباته. أما الجزء الثاني فقد تم تحليل محتوى 65 تقريرا لمحافظي الحسابات تخص عدة مؤسسات اقتصادية بين 2012 إلى غاية 2018. وخلصت الدراسة إلى أن تقارير محافظي الحسابات في بيئة الأعمال الجزائرية تقدم توضيحات، وتعليقات وتفسيرات لبنود الكشوف المالية، تساهم بها في دعم الإفصاح المحاسبي.

الكلمات المفتاحية: محافظ الحسابات؛ افصاح محاسبي؛ كشوف مالية؛ بيئة أعمال جزائرية.

تصنيف JEL : D82;M42.

Abstract: The study aims to answer the problematic contribution of the accounts auditor to the improvement of the accounting disclosure of the financial statements of the economic enterprise in the Algerian business environment, and this by addressing the report of the auditor and its elements, and its importance for the stakeholders, as well as addressing the accounting disclosure and its requirements. As for the second part, 65 reports of auditors related to several economic enterprises between 2012 and 2018 were analysed.

The study concluded that the auditors' reports in the Algerian business environment provide clarifications, comments and interpretations of the financial statements items, which contribute to supporting the accounting disclosure.

Keywords: Accounts Auditor; Accounting Disclosure; Financial Statements; Algerian Business Environment.

Jel Classification Codes : D82; M42.

* **المؤلف المرسل.**

I- تمهيد:

تقوم إدارة المؤسسات الاقتصادية بإعداد الكشوف المالية في نهاية كل سنة مالية، تبين فيها نتائج نشاطها ووضعيتها المالية. وتشير المعايير المحاسبية إلى ضرورة الإفصاح عن مختلف المعلومات التي تفيد مستخدمي الكشوف المالية في اتخاذ قراراتهم للتعامل مع المؤسسات. ويعتبر الإفصاح المحاسبي إطارا واسعا وشاملا، يمثل أحد الأهداف الرئيسية والأداة الفعالة لإيصال نتائج الأحداث الاقتصادية للمؤسسة، لتحقيق الفائدة والمنفعة لإشباع حاجات مستخدمي الكشوف المالية في دعم قراراتهم المتعلقة بالوحدة المحاسبية.

ونظرا للتباعد بين معدي الكشوف المالية ومستخدميها، فإن التشريعات ألزمت أنواعا من المؤسسات الاقتصادية، بإخضاع حساباتها السنوية للشهادة على سلامتها وصحة ترجمتها لنشاطها من طرف مهني مخول قانونا لهذه المهمة.

وتخول التشريعات في الجزائر محافظ الحسابات لهذه المهمة، والتي تنتهي بإعداده لتقرير يحتوي على رأيه حول صحة وانتظام الكشوف المالية وسلامة عرضها للوضعية المالية للمؤسسة ونتائج نشاطها، ومعلومات أخرى يحددها التشريع، تفيد الأطراف ذوي المصلحة في اتخاذ قراراتهم.

إشكالية الدراسة: انطلاقا مما سبق فإن الدراسة تسعى للإجابة على الإشكالية الآتية:

ما مدى مساهمة محافظ الحسابات في تحسين الإفصاح المحاسبي للكشوف المالية في بيئة الأعمال الجزائرية؟

وتندرج تحت الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية الأتية:

- ماذا يقدم المحتوى المعلوماتي لتقرير محافظ الحسابات لمستعملي الكشوف المالية؟
- ماذا يقصد بالإفصاح المحاسبي للكشوف المالية؟
- كيف يساهم تقرير محافظ الحسابات في دعم افصاح الكشوف المالية في بيئة الأعمال الجزائرية؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة على هذه الأسئلة، نضع الفرضيات الأتية:

- يقدم المحتوى المعلوماتي لتقرير محافظ الحسابات معلومات مختلفة (قانونية، مالية، تنظيمية...) حول المؤسسة تفيد مستعملي الكشوف المالية.
- يتحقق الإفصاح المحاسبي للكشوف المالية بتوفير التوضيحات والتفسيرات اللازمة في الكشوف المالية.
- يوفر تقرير محافظ الحسابات توضيحات وتفسيرات حول عناصر الكشوف المالية تساهم في دعم الإفصاح المحاسبي للكشوف المالية.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف على المرتكزات الأساسية لتقرير محافظ الحسابات حسب التشريع الجزائري.
- إعطاء صورة عن المعلومات التي يقدمها محافظ الحسابات في تقرير مهمته حول الشهادة على سلامة الكشوف المالية.
- توضيح العناصر التي يتطرق إليها محافظ الحسابات في تقرير مهمته والتي تدعم الإفصاح المحاسبي للكشوف المالية.

1.I- الإطار النظري للدراسة:

قبل التطرق لتقرير محافظ الحسابات ودعمه لإفصاح القوائم المالية، نتطرق لبعض الدراسات التي عالجت الموضوع من زوايا أخرى.

1.1.I- الدراسات السابقة:

1. 1.1. دراسة (Abbes, 2021) : هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على العلاقة الوثيقة بين التدقيق والتقارير المالية وشرح المساهمة في جودة التقارير المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية وفقًا للمعايير المهنية ومتطلبات التغييرات المؤسسية والتكنولوجية. واعتمدت الدراسة من اجل فحص فرضياتها على دراسة حالة تدقيق مالي بمؤسسة اقتصادية عمومية. وخلصت الدراسة إلى إثبات صحة فرضياتها وتأكيد مساهمة مهمة التدقيق المالي في جودة التقارير المالية للمؤسسة الاقتصادية.

1. 2.1. دراسة (SACI & BOUZIANE, 2021): تناولت الدراسة موضوع التقييم والإفصاح عن المعلومات المالية والمحاسبية، والدور الرئيسي الذي يلعبه التدقيق الخارجي في مواجهة مشكلة عدم تناظر المعلومات التي يمكن أن تنشأ أثناء علاقة الوكالة، كما ناقشت تأثير التدقيق الخارجي كآلية حوكمة حول هذه المشكلة وكيف يمكن معالجتها، كما تطرقت الدراسة إلى معايير التدقيق الجزائرية التي تم اصدارها في فبراير 2016. وخلصت الدراسة إلى أن التدقيق الخارجي كآلية حوكمة تخفض من مستوى عدم تناظر المعلومات بين إدارة المؤسسة ومختلف الأطراف ذوي المصلحة، من أجل ضمان مصداقية وموثوقية المعلومات المنتجة، بما يحقق الثقة بالمعلومات المالية التي تفصح عنها المؤسسة.

1. 3.1. دراسة (رايس و زعبيط، 2021): هدفت الدراسة إلى توضيح آلية عمل المحتوى المعلوماتي لتقرير التدقيق الخارجي في تقليص فجوة التوقعات بين مستخدمي تقرير التدقيق والمدقق الخارجي، وكذلك تحديد البعد المعلوماتي لكل محاور التقرير الناتج عن عملية التدقيق الخارجي حسب

آخر التعديلات التي طرأت على معيار التدقيق الدولي رقم 700، كما قدمت الدراسة المفاهيم الأساسية المتعلقة بفجوة التوقعات في مجال التدقيق لتصل في الأخير إلى توضيح كيفية عمل محتوى تقرير التدقيق الخارجي في تقليص فجوة التوقعات.

خلصت الدراسة إلى أن تقرير التدقيق الخارجي حسب معيار التدقيق الدولي 700 له دور في تقليص فجوة التوقعات من خلال التفصيل المستحدث في الإفصاح عن حدود المسؤوليات بين الإدارة والمدقق الخارجي، كما أوصت الدراسة بضرورة قيام الهيئات المهنية بتحيين مخرجات التدقيق بما يتماشى مع تطلعات مستخدمي تقرير التدقيق الخارجي لتفادي أي تباين قد يحدث بين الطرفين.

1. 4.1. دراسة (بابنات و دادي عدون، 2017): هدفت الدراسة إلى استكشاف المحتوى المعلوماتي لتقرير محافظي الحسابات في الجزائر، ومدى مواكبته لمعايير التدقيق الدولية لتقرير التدقيق حول القوائم المالية، و تطرقت الدراسة إلى مفهوم تقرير التدقيق، وإلى تطور الاهتمام بمحتواه المعلوماتي ومحاولة تحسينه حتى يستجيب لتطلعات مستعمليه، إضافة إلى الاشارة إلى أهميته بالنسبة للأطراف ذوي المصلحة في اتخاذ قراراتهم، وكذا التطرق لأنواع تقارير محافظ الحسابات في الجزائر ومحتواها حسب التشريعات المنظمة للمهنة، ثم اعتمدت الدراسة على تحليل محتوى عينة من 40 تقاريرا لمحافظي الحسابات واكتشاف محتواها المعلوماتي، ثم مناقشة النتائج ومقارنتها مع معايير التدقيق المتعلقة بتقرير التدقيق.

وخلصت الدراسة إلى أن المحتوى المعلوماتي لتقرير محافظ الحسابات في الجزائر ثري بالمعلومات التي تهم الأطراف ذوي المصلحة، ويقدم إشارات حول جودة التسيير في المؤسسة، وانضباطها في الالتزام بالتشريعات المنظمة لنشاطها.

1. 5.1. دراسة (شاهد و دفرور، 2016): سعت الدراسة إلى الإجابة على إشكالية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، ووفق المعايير المحاسبية الدولية، من خلال الإشارة إلى القوائم المالية وأهميتها بالنسبة للأطراف ذوي المصلحة، ثم التطرق إلى الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي، ووفق المعايير المحاسبية الدولية.

وخلصت الدراسة إلى أن النظام المحاسبي المالي في الجزائر اهتم بالإفصاح المحاسبي من خلال عملية توصيل وعرض مختلف المعلومات في القوائم المالية، والتي تهم الأطراف ذوي المصلحة، وهو ما يستجيب لمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية.

2.1.I- تقرير محافظ الحسابات في التشريع الجزائري

1.2.1. ماهية تقرير محافظ الحسابات: يقوم محافظ الحسابات في إطار مهمته السنوية للمصادقة على صحة حسابات الشركات التجارية، وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به، بإعداد عدة تقارير تحددها المادة 25 من القانون 10-01 المتعلق بالمهنة (ج. ر، قانون 10 -01 المتعلق بمهن الخبير محاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، 2010)، ترسل إلى الجمعية العامة وإلى الاطراف المعنية. كما نجد أن المعلومات التي يُلزَم محافظ الحسابات تقديمها في تقريره حول الكشوف المالية، لها جذورا في القانون التجاري. أما العناصر التي يتقيد بها محافظ الحسابات في تقريره حول تدقيق الكشوف المالية فيحددها معيار التدقيق الجزائري 700، وأحكام تشريعية وتنظيمية أخرى. (القرار المؤرخ في 24 جوان 2013، 2014)

والعناصر التي يتقيد بها محافظ الحسابات عند إعداد تقريره الكتابي حول تدقيق الحسابات السنوية للمؤسسة الاقتصادية، حسب المعيار الجزائري للتدقيق 700 كالآتي:

- معلومات أولية حول التقرير (عنوان التقرير، المرسل إليه، فقرة تمهيدية...)؛
- شرح مسؤولية المسيرين الاجتماعيين في إعداد الكشوف المالية؛
- شرح مسؤولية المدقق في تأسيس رأيه حول الكشوف المالية؛
- شرح مهمة التدقيق؛
- تاريخ تقرير التدقيق؛
- عنوان المدقق؛
- معلومات اضافية معروضة بالتزامن مع القوائم المالية.

ونلاحظ هنا أن عناصر تقرير التدقيق حسب المعيار الجزائري 700 توفر مقارنة بعدة دراسات تطلعات الأطراف ذوي المصلحة في تقرير التدقيق حول القوائم المالية، بحيث كل عنصر يلبي اهتمامات معينة للأطراف ذوي المصلحة (بابنات و دادي عدون، 2017). كما يلتزم محافظ الحسابات في تقريره السنوي حول الكشوف المالية بأحكام المرسوم التنفيذي رقم 11- 202 المؤرخ في 26 ماي 2011 (ج.ر 30 الصادرة في 01 جوان 2011)، والقرار المؤرخ في 24 جوان 2013(ج.ر 24 الصادرة في 30 أفريل 2014)، التي تبين له العناصر والمعلومات التي يشير إليها وهيكل تقرير التدقيق. ونذكر هنا أن التقرير يتضمن عدة تقارير جزئية:

- تقرير المصادقة بتحفظ أو بدون تحفظ على انتظام وصحة الوثائق السنوية وصورتها الصحيحة، أو عند الاقتضاء رفض المصادقة المبرر؛
- تقرير المصادقة على الحسابات المدعمة أو الحسابات المدمجة عند الاقتضاء؛
- تقرير خاص حول الاتفاقيات المنظمة؛

- تقرير خاص حول تفاصيل أعلى خمس تعويضات؛
- تقرير خاص حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين؛
- تقرير خاص حول تطور نتيجة السنوات الخمس الاخيرة والنتيجة حسب السهم، او حسب الحصة الاجتماعية؛
- تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية؛
- تقرير خاص في حالة ملاحظة تهديد محتمل على استمرارية الاستغلال.

وتقدم هذه التقارير معلومات مختلفة حول المؤسسة تحقق الثقة لدى الأطراف ذوي المصلحة(Abbes, 2021, p. 157) ، من خلال التأكيد حول سلامة الكشوف المالية؛ فعالية نظام الرقابة الداخلية؛ أداء المؤسسة ودرجة انضباط ادارة المؤسسة في الالتزام بالقواعد والتشريعات التي تنظم وتؤطر نشاط المؤسسة الاقتصادية، إضافة إلى تقديم إشارات حول جودة التسيير في المؤسسة، وهذا يمنح للمساهمين رؤية أفضل للوضعية المالية للمؤسسة، وتأكيدا للمعلومات المفصح عنها في التقارير المالية (بابنات و دادي عدون، 2017).

كما يعتبر تقرير محافظ الحسابات أداة الاتصال اتجاه الأطراف ذوي المصلحة، الذي يساهم به محافظ الحسابات في تخفيض عدم تماثل المعلومات المالية بين إدارة المؤسسة ومستعملي القوائم المالية حسب ما تحدده نظرية الوكالة (BERTIN, JAUSSAUD, & KANIE, 2002)، كما يساهم أيضا في التخفيض من عدم تماثل المعلومات بين المسيرين والمستثمرين المحتملين لتسهيل الحصول على التمويل (ESCAFFRE & ABBADI, 2016, p. 15)من خلال الإشارة الموجبة حول جودة المؤسسة وجودة التسيير فيها وفق نظرة اقصاد المعرفة للعلاقة بين مستثمرين/مسيرين. وبهذا يوفر آلية لرقابة معلومات المؤسسة المتعلقة بتسييرها وأدائها (بابنات. ع، 2016).

2.2.1. المحتوى الإعلامي لتقرير محافظ الحسابات وتطلعات الأطراف ذوي المصلحة

يحتاج الأطراف ذوي المصلحة إلى معلومات مالية مؤكدة حول المؤسسة الاقتصادية لاتخاذ مختلف قراراتهم للتعامل معها، ويوفر هذا تقرير محافظ الحسابات الذي يعرض معلومات مختلفة (قانونية، مالية، تنظيمية...) حول المؤسسة وكشوفها المالية (بابنات. ع، 2021، ص 51). ولهذا فإن الأطراف ذوي المصلحة تهتم بما يستجيب لتطلعاتها في تقرير محافظ الحسابات كالأتي:

- **المساهمون:** يعتبرون ملاك المؤسسة والمهتمون الأوائل بالحسابات السنوية وبالمحتوى الإعلامي لتقرير محافظ الحسابات. ولأنهم يعينونه ليساعدهم في الرقابة على إدارة الشركة، كوكيل عنهم، فإنهم بحاجة إلى معلومات مالية وغير مالية يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ مختلف القرارات (توزيع الأرباح، استثمارات...).
- **المستثمرون:** يهتم المستثمرون إلى معلومات مختلفة حول المؤسسات الاقتصادية من أجل اتخاذ قرار استثمار أموالهم بما يحقق المردودية الملائمة، وتقرير محافظ الحسابات يقدم تأكيدات حول المعلومات المالية للمؤسسة ووضعيتها المالية وأدائها.
- **مسير المؤسسة:** يهم تقرير محافظ الحسابات مسير المؤسسة نظرا لما يقدمه من معلومات حول سلامة الحسابات، ومدى الالتزام بالتشريعات التي تضبط نشاط المؤسسة، ومختلف القواعد المحاسبية في اعداد الحسابات السنوية.
- **البنوك التجارية:** يعتبر تقرير محافظ الحسابات مصدرا مهما للمعلومات التي يحتاجها البنك من أجل دراسة طلبات قروض المؤسسات الاقتصادية، وهذا ليتأكد من سلامة المعلومات المالية، والوضعية المالية وتحديد قدرة المؤسسة على السداد، وبالتالي إمكانية منح القرض وتحديد الشروط.
- **مصالح الدولة:** تهتم مختلف إدارات ومصالح الدولة بتقرير محافظ الحسابات، في سبيل أداء مهامها الاشرافية والرقابية على المؤسسات الاقتصادية، وتحديد مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية، والبرامج الحكومية...
- **المستخدمون:** يهتم مستخدمو المؤسسة بتقرير محافظ الحسابات، حتى يعتمدوا على المعلومات المالية المؤكدة في مختلف المفاوضات والاتفاقيات الجماعية، المحددة لمختلف التحفيزات والامتيازات...
- **آخرون:** يهتم كذلك أطراف أخرى (موردون، زبائن، منافسون، باحثون وطلبة...) بتقرير محافظ الحسابات لتحديد مختلف المعلومات المالية التي يحتاجون سواء في قراراتهم وتحديد شروط التعامل مع المؤسسة، أو في دراساتهم...

1.2.I- الإفصاح المحاسبي للكشوف المالية وتقرير محافظ الحسابات

لقي الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية اهتماما واسعا، من طرف الهيئات الدولية وهذا من خلال اصدار المعايير المحاسبية الدولية، ومن طرف الهيئات المحلية للدول من خلال السعي لتوحيد أنظمتها المحاسبية بما يلبي متطلبات البيئة المحاسبية وتطلعات مستعملي القوائم المالية.

2. 1. 1. ماهية الإفصاح المحاسبي: يقصد بالإفصاح المحاسبي " اظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية، وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المالية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل". (ضيف الله)

كما يعرف الإفصاح المحاسبي على أنه: " شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية".

وعرف كذلك الإفصاح المحاسبي بأنه:" تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والخارجيين في آن واحد".

تشير التعاريف السابقة إلى أن الإفصاح المحاسبي يهدف إلى اظهار المعلومات والتوضيحات المناسبة، حتى يتمكن مستخدمو القوائم المالية الاعتماد عليها في اتخاذ القرار المناسب.

2. 1. 2. متطلبات الإفصاح المحاسبي

تتمثل متطلبات الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في: (لايقة، 2007)

1. السياسات المحاسبية

تقاس بنود القوائم المالية بتطبيق سياسات محاسبية قد تختلف من مؤسسة إلى أخرى، فالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها تتضمن سياسات وطرق محاسبية مختلفة، وقد أوضحت المعايير المحاسبية الدولية هذا، حيث أن استخدام سياسات محاسبية مختلفة في مجالات متعددة من العوامل التي يؤدي إلى صعوبة تفسير القوائم المالية، وليست هناك مجموعة معينة بالذات للسياسات المحاسبية المقبولة يمكن الرجوع إليها ، ومن ثم فإن استخدام ما هو متاح من السياسات المحاسبية المختلفة قد يسفر عن قوائم مالية مختلفة عن بعضها البعض لمجموعة واحدة من الأحداث والظروف، لذلك فإن الإفصاح عن السياسات المحاسبية يمكن من تفسير الأرقام الواردة في القوائم المالية وفقا للسياسات المحاسبية التي أدت إليها.

2. الأطراف والصفقات الهامة

يجب أن تشتمل الإيضاحات المتممة للقوائم المالية على وصف للصفقات المبرمة بين المؤسسة وأطرف أخرى، خاصة الهامة منها، مثل المعاملات بين الشركة القابضة والشركة التابعة.

3. الأحداث اللاحقة

تغطي القوائم المالية فترة محددة من الوقت، ولكنها لا تكون متاحة للنشر مباشرة في نهاية الفترة المالية، وغالبا ما تنشر بعد انتهاء الفترة المالية بعدة شهور، وتسمى الفترة بين نهاية الفترة المالية وإصدار القوائم المالية بالفترة اللاحقة. وأثناء هذه الفترة قد تحدث أحداثا هامة أو تتاح معلومات جديدة متصلة بالقوائم المالية التي تم إعدادها، فإذا لم تكن منعكسة على القوائم المالية فإن الأمر يتطلب تعديل القوائم أو عرضها في صورة ملاحظات مرفقة بالقوائم المالية.

4. الشكوك حول استمرار المؤسسة الاقتصادية

يتم إعداد القوائم المالية على أساس الفرضية المحاسبية استمرار المؤسسة الاقتصادية في نشاطها، وأنه في ظل غياب أي معلومات وتوقعات بفشل المؤسسة أو عدم استمراريتها، فإنه يفترض أن المؤسسة الاقتصادية مستمرة في نشاطها على الأقل خلال السنة المقبلة، وفي حال توفر لدى معدي القوائم المالية معلومات تفيد بعدم استمراريتها، أو أن هناك شكوكا حول الاستمرار، عندئذ يجب الإفصاح عن تلك المعلومات في صورة ملاحظات مرفقة للقوائم المالية.

5. الالتزامات المحتملة

تتمثل عادة بالتزامات يحيط بها الكثير من عدم التأكد، فيما يختص بحدوثها أو مبالغها، وتتطور عادة نتيجة للقضايا المرفوعة ضد المؤسسة أو المنازعات مع الأطراف الأخرى، والتي تتطلب تحويل بعض المبالغ مستقبلا عند تسوية النزاع، وفي بعض الحالات التي يتأكد فيها بعض هذه الالتزامات فإنها تدخل ضمن الدفاتر المحاسبية لتصبح جزاء من القوائم المالية، بينما يتم الإفصاح عن الالتزامات المحتملة الأقل تأكيدا في ملاحظات القوائم المالية، والإفصاح في هذه الحالة يخبر القارئ للقوائم المالية بالنتائج السلبية المحتملة للأحداث التي وقعت ولكنها لم تصل إلى درجة الموضوعية اللازمة لإدخالها إلى القوائم المالية.

2. 1. 3. تقرير محافظ الحسابات والافصاح المحاسبي للكشوف المالية

لمحتوى تقارير محافظ الحسابات حسب التشريع الجزائري مجموعة عناصر يقوم عليها، ويجب أن تتوفر في هذه العناصر مجموعة من متطلبات الإفصاح، ولهذا سوف نقوم بالمقارنة بين عناصر محتوى تقارير محافظ الحسابات في بيئة الأعمال الجزائرية ومتطلبات الإفصاح. حيث نجد أن عناصر التقارير تتضمن الفقرة التمهيدية والفقرة التوضيحية وفقرة الرأي وما يترتب عن كل فقرة من توضيحات حسب الظروف، ويتم الإفصاح عن الظروف بملاحظات، ومن هذه الظروف نجد ما قد تم ذكره في متطلبات الإفصاح عن الأحداث اللاحقة التي يتم عرضها في صورة ملاحظات، إضافة إلى الشكوك حول استمرارية المؤسسة، ويجب الإفصاح عن هذه المعلومات لحماية المستثمرين والأطراف ذوي المصلحة. حيث يجب أن يكون هناك وضوحا للصفقات المبرمة بين المؤسسة الاقتصادية والأطراف ذوي العلاقة، وكذلك الإفصاح عن التزامات المؤسسة الاقتصادية المحتملة.

II – الطريقة والأدوات :

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة قمنا بدراسة وتحليل محتوى عينة تتكون من 65 تقريرا من تقارير محافظي الحسابات تتواجد مكاتبهم بولايات الجنوب الشرقي للجزائر، وتضم ولايات: الوادي؛ تقرت؛ ورقلة؛ غرداية. وتتعلق هذه التقارير بمهامهم السنوية للشهادة على سلامة الحسابات السنوية لمؤسسات اقتصادية تنتمي لمختلف القطاعات الاقتصادية (صناعية، أشغال البناء؛ خدمات؛ تجارية)، وبأشكال قانونية متعددة (SPA; EURL; SARL)، كما حرصنا على أن تكون التقارير تمثل على الأقل عهدة محافظ الحسابات في المؤسسة المعنية أي تقارير لثلاثة سنوات متتالية.

III– النتائج ومناقشتها:

III.1–عرض نتائج الدراسة:

من خلال معاينة وتحليل محتوى التقارير عينة الدراسة، لاحظنا إلتزام محافظي الحسابات في تقاريرهم بتقديم العناصر التي ألزم معيار التدقيق الجزائري 700، والتشريعات والأحكام والمعايير المتعلقة بتقارير محافظ الحسابات المترتبة عن مهامهم المتعلقة بالشهادة على سلامة الحسابات السنوية للشركات والهيئات. وتتمثل العناصر الملاحظة في:

– تقديم التقارير عينة الدراسة للمعلومات التنظيمية الضرورية في التقرير من: عنوان التقرير؛ معلومات تخص محافظ الحسابات (العنوان، رقم الاعتماد، الهاتف...)؛ الشركة التجاري المعنية؛ المرسل إليهم التقرير؛ السنة المعنية بتدقيق الكشوف المالية؛ الهيئة المعنية بتعيين محافظ الحسابات، وتاريخ التعيين؛ الاشارة إلى محتوى التقرير؛ التأشيرة والامضاء.

– تقرير المصادقة على الحسابات المغلقة في 31 /12 /ن: حيث أشار محافظي الحسابات في هذا التقرير إلى أن مهامهم أنجزت وفق معايير التدقيق المتعارف عليها والواجبات المهنية المطلوبة؛ إضافة إلى حصولهم على التأكيدات المعقولة من خلال الفحص والمراقبة الضرورية على أن الحسابات خالية من التحريفات من كل جوانبها المهمة؛ الاشارة إلى الكشوف المالية المعنية والمرفقة بالتقرير؛ تقديم مجموع الميزانية والنتيجة المحاسبية المحققة (ربح أو خسارة)؛ الاشارة إلى تاريخ غلق الحسابات في 12/31/ن؛ مسؤولية إدارة المؤسسة في تقديم الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي؛ الاشارة إلى الاحداث اللاحقة (وجود/عدم وجود) وأثرها على الحسابات السنوية؛ إبداء الرأي في صحة وانتظام الحسابات السنوية، وسلامة عرضها لنتيجة النشاط، الوضعية المالية والذمة المالية للشركة. ولما تكون المصادقة بتحفظ فإن محافظ الحسابات يشير إلى الأسباب التي أدت إلى التحفظ؛ الإشارة إلى ثبات الشركة في اتباع الطرق المحاسبية.

– التقارير الخاصة: حيث أشار محافظي الحسابات إلى المعلومات التي حددتها التشريعات فيما يتعلق بهذه التقارير الخاصة (الاتفاقيات المنظمة؛ تفاصيل أعلى خمس تعويضات؛ الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين؛ تطور نتيجة السنوات الخمس الأخيرة؛ إجراءات الرقابة الداخلية؛ استمرارية الاستغلال).

– تعليقات حول البنود الرئيسية للميزانية وحساب النتائج: تطرقت أغلب التقارير عينة الدراسة إلى هذا الجزء الذي يحلل فيه محافظي الحسابات البنود الرئيسية لعناصر الميزانية وحساب النتائج من خلال عرض مكونات كل بند بالتفصيل وتطورها بين كل سنتين ماليتين متتاليتين، وتحديد قيمة ونسبة التغير، مع شرح أسباب ذلك التغير بالتفصيل وأثره على وضعية الشركة، إضافة إلى تقييم مدى احترامها للمبادئ المحاسبية المتعلقة بالمعالجة المحاسبية لهذه البنود وللتشريعات الواجب احترامها في إعدادها، كما تمت الإشارة إلى التعديلات والتصحيحات الواجب القيام بها في الحسابات التي تستدعي ذلك، إضافة إلى رسوم بيانية تبين التطور في الحسابات.

III. 2– مناقشة نتائج الدراسة

يقدم محافظي الحسابات في تقاريرهم معلومات معينة تشير إليها التشريعات المتعلقة بالتقرير. ونشير هنا كذلك إلى المعلومات التي تفيد مستخدمي المعلومات المالية للمؤسسات المعنية، حيث أن كل تقرير عبارة عن مجموعة تقارير، وكل تقرير يقدم فيه محافظي الحسابات معلومات معينة، وهي كالآتي:

- **تقرير نظام الرقابة الداخلية:** المعلومات المقدمة في التقارير تتعلق بمدى ضمان إدارة المؤسسات الاقتصادية لنظام رقابة داخلية يلائم نشاطها ويحميها خاصة من التحريفات في الكشوف المالية، ويظهر هذا من خلال إشارة محافظي الحسابات إلى مدى سلامة نظام الرقابة الداخلية وخلوها من نقاط الضعف من جهة، ومن جهة أخرى مدى احترام المؤسسات مسك وتحيين مختلف سجلاتها التي تحددها التشريعات المنظمة لنشاط المؤسسات.

- **تقرير المصادقة على الكشوف المالية:** يشير محافظي الحسابات في هذا التقرير إلى رأيهم حول سلامة الحسابات السنوية للمؤسسة الاقتصادية إما بصحتها وانتظامها، أو برأي متحفظ بعد تقديم الأسباب التي أدت بهم إلى إبداء رأي متحفظ حول صدق وانتظام الكشوف المالية، وهم بهذا يبينون لمستخدمي الكشوف المالية الأحداث التي رافقت إعداد بنود الكشوف المالية، كما يقدمون هذه التحفظات إفصاحا للأطراف ذوي المصلحة عن سلامة الكشوف المالية ومدى احترام إدارة المؤسسة المبادئ المحاسبة المتعارف عليها التي ينص عليها النظام المحاسبي ومختلف الأحكام والتشريعات في إعداد الكشوف المالية.
- **التقارير الخاصة:** يعد محافظي الحسابات هذه التقارير حسب ما يحدده كل من القانون التجاري، والقانون 01/10 المتعلق بالمهنة. حيث يبينون فيها معلومات تتعلق: بالاتفاقيات التي أبرمتها المؤسسات والتي تسمى بالاتفاقيات المنظمة، وفي هذا التقرير يوضحون كل المعلومات المتعلقة بالاتفاقيات ومدي احترام التشريعات في إبرامها. إضافة إلى تقديم معلومات حول التعويضات الأعلى للأفراد مع تحديد قيمتها والمعنيين. كذلك بالنسبة للمعلومات المتعلقة بتطور نتائج المؤسسات الاقتصادية المعنية خلال سنتين متتاليتين. وبهذه التقارير الخاصة فإن محافظي الحسابات يوضحون لمستخدمي الكشوف المالية مدى احترام إدارة المؤسسات الاقتصادية للتشريعات المتعلقة بتسييرها ويفصح لهم عن مختلف التفاصيل التي تظهر في حسابات المؤسسات، والتي لا يطلع عليها الأطراف ذوي المصلحة في حينها ولكن تؤثر على نتائج المؤسسات الاقتصادية.
- **تحليل البنود الرئيسية للميزانية وحساب النتائج:** التوضيحات التي يقدمها محافظي الحسابات من خلال تحليل البنود الرئيسية لميزانيات وحسابات نتائج المؤسسات الاقتصادية، توفر إفصاحا عن تفاصيل تطور الحسابات الرئيسية، والتي يقدر محافظي الحسابات أهميتها بالنسبة لمستخدمي الكشوف المالية وتبين لهم التغيرات والتطورات وأسبابها، إضافة إلى أثرها على الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية، إضافة إلى ذلك يشيرون إلى التصحيحات والتعديلات اللازمة في الحسابات في ظل النظام المحاسبي والتشريعات المتعلقة به.

من خلال مناقشة محتوى تقارير محافظي الحسابات عينة الدراسة، وبالعودة إلى متطلبات الإفصاح المحاسبي المشار إليها سابقا أن المحتوى المعلوماتي للتقارير يدعم هذه المتطلبات، حيث يبين محافظي الحسابات مدى احترام المؤسسات الاقتصادية المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في إعدادها للكشوف المالية، ويؤيدون ذلك من خلال إبداء رأيهم حول صدقها وانتظامها، وهم بذلك يفصحون عن مدى احترام المؤسسات في إعدادها للكشوف المالية النظام المحاسبي المالي والتشريعات المتعلقة به.

كما يبين محافظي الحسابات في محتوى التقارير الخاصة مدى احترام التشريعات المنظمة للعمليات المتعلقة بها، وهنا يقدمون إفصاحا عن مدى انضباط إدارة المؤسسات الاقتصادية واحترامها للتشريعات المتعلقة بهذه العمليات الخاصة، وأثرها على الكشوف المالية.

أما بالنسبة لتحليل بنود ميزانيات وحسابات نتائج المؤسسات الاقتصادية المعنية، فإن التقارير تقدم توضيحات عن مختلف التفاصيل في اعداد الحسابات وتطورها وأثر ذلك على وضعياتها المالية، وبهذا فإن التقارير تقدم افصاحا عن الجوانب التي لا تظهرها الكشوف المالية، بحيث يُقدر محافظي الحسابات أنها تفيد الأطراف ذوي المصلحة.

IV- الخلاصة :

حاولت الدراسة الإجابة على إشكالية مساهمة تقارير محافظ الحسابات في دعم الإفصاح المحاسبي للكشوف المالية للمؤسسة الاقتصادية، وهذا بالتطرق إلى الإفصاح المحاسبي من حيث مفهومه، ومتطلباته ودوره في توفير الإيضاحات لمستخدمي الكشوف المالية، إضافة لمهمة محافظي الحسابات للشهادة على سلامة الحسابات، وما يقدموه في تقارير نهاية مهمتهم من معلومات حول المؤسسة الاقتصادية المعنية، ونظام الرقابة الداخلية، ومختلف التوضيحات المتعلقة بمدى التزامها بالتشريعات المنظمة لنشاطها.

وللتأكد من هذه المساهمة تم تحليل عينة من متكونة من 65 تقريرا من تقارير محافظي الحسابات ينشطون بولايات الجنوب الشرقي للجزائر، وما يقدم فيها محافظي الحسابات من إبداء الرأي المبرر حول صدق وانتظام الكشوف المالية، وسلامة عرضها لنتائج المؤسسات ووضعياتها المالية، ومختلف المعلومات والتوضيحات اللازمة والواجب الإفصاح عنها، سواء كانت كمية أو وصفية لفهم الكشوف المالية وظروف إعدادها ومدى احترامها للمبادئ المحاسبية ومختلف التشريعات التي تضبط نشاط المؤسسات. وهذا ما يفيد الأطراف ذوي المصلحة في اتخاذ قراراتهم، ويبين القيمة المضافة التي يقدمها محافظي الحسابات للمؤسسات الاقتصادية في تقاريرهم والتي تدعم وتحسن الافصاح المحاسبي للكشوف المالية في بيئة الأعمال الجزائرية.

- الإحالات والمراجع :

1- Abbes, B. (2021), "**La contribution de l'audit financier à l'amélioration de la qualité du reporting des entreprises Algériennes**", *Thèse de doctorat 3éme cycle*. université de Sidi Bel-Abbes.

2- BERTIN, E., JAUSSAUD, J., & KANIE, A. (2002), "**Audit légal et gouvernance de l'entreprise**", une comparaison France/ Japon. *Comptabilité - Controle -Audit/ numéro spécial* , pp. 117-138.

3- ESCAFFRE, L., & ABBADI, A. (2016), "**Le Rapport d'audit comme un signal potetiel à la disposition des PME Françaises: proposition d'un design de recherche**". *Comtabilité et gouvernance, Clermont- Ferrand. France. pp.cd-rom.hal-01900824* .

4- SACI, F., & BOUZIANE, A. (2021), "**L'évaluation et la divulgation de l'information financière face au problème de l'asymétrie informationnelle**". *Revue Organisation et travail, volume 10, n°1.*

5- الجريدة الرسمية (11الصادرة في جويلية 2010): **القانون 10-01 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد**، عدد 42.

6- الجريدة الرسمية (الصادرة في 30 أفريل 2014): **القرار المؤرخ في 24 جوان 2013 يحدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات**، عدد 24.

7- إلياس شاهد، عبدالمنعم دفرور (2016)، "**الافصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق نظام المحاسبة المالية ووفق المعايير المحاسبية الدولية- دراسة مقارنة**". *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، العدد الخامس*، الصفحات 148 -160.

8- رولا كاسر لايقة (2007)، "**القياس والافصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار**". *رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة المصرفية*. جامعة سورية.

9- سفيان رايس، نورالدين زعبيط (2021)، "**أهمية المحتوى المعلوماتي لتقرير التدقيق الخارجي في تقليص فجوة التوقعات**". *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، المجلد 08، العدد 01*، الصفحات 404-423.

10- عبدالرحمان بابنات (2016)، "**دور التدقيق في انجاح عملية تأهيل المؤسسات الاقتصادية بالاشارة لحالة الجزائر**"، *أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير غير منشورة*، جامعة الجزائر 3.

11- عبدالرحمان بابنات. (2021). "**دور تقرير المدقق القانوني في عملية اتخاذ القرار لدى الأطراف ذوي المصلحة -حالة البنوك التجارية**"، *المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 07، العدد 02*، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص ص 51 -60. على الخط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/178509 تاريخ الزيارة (2022/08/27).

12- عبدالرحمان بابنات، ناصر دادي عدون (2017)، "**المحتوى المعلوماتي لتقرير محافظ الحسابات في الجزائر -دراسة استكشافية**". *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 07*، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص ص 124 -139. على الخط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/41095 تاريخ الزيارة (2022/07/12).

13- محمد الهادي ضيف الله، "**أسس وقواعد الافصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والابلاغ الدولية (IAS/IAFRS)**"، *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد السادس، المجلد الأول*، الجزائر: جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، ص ص85 -117. على الخط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/38826 (تاريخ الزيارة 2022/08/17).

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

بابنات عبدالرحمان، (2022)، **مساهمة محافظ الحسابات في تحسين الإفصاح المحاسبي للكشوف المالية في بيئة الأعمال الجزائرية**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد XX (العدد X)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 65-73.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـ **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.
Algerian Review of Studies in Accounting and Finance is licensed under a Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0).